دور القاضي الجزائي في التصدي للجريمة

أ.م.و. محمد عبد الرضا السيللاوي
كلية القانون - الجامعة الإسلامية في النجف.

المقدمة

إن الأصل في وظيفة القضاء أنها تنحصر في الحكم في الدعوى المرفوعة إليه كمبدأ عام، ولكن تحدث في بعض الحالات أن يتطلب من القاضي اتخاذ موقف معين والتصدي لقضية معروضة أمامه، وينصب هذا الموضوع من ضمن دور القاضي الجزائي في مكافحة الجريمة، وعليه، فإن بعض التشريعات خرجت على المبدأ المذكور أعلاه، فمنحت محكمة الجزاء سلطة تحريك الدعوى الجزائية في أحوال معينة ووفق ضوابط وشروط محددة، فالتصدي هو السلطة المقررة لقضاء التحقيق والحكم، حين ينظر دعوى معينة أن يتعرض بإدخال وقائع جديدة ومتهمين جدد للواقعة المنظورة أمامه، وذلك على خلاف ما هو معروض أمامه من وقائع وأشخاص.

ويبدو أن الهدف من إعطاء المحكمة هذا الحق هو نوع من رقابة بعض جهات القضاء على أعمال النيابة إذا تقاعست عن رفع الدعوى الجزائية بخصوص بعض المتهمين أو بعض الوقائع، وكذا الرقابة على سلطة التحقيق إذا لم ترفع الدعوة بالنسبة لبعض الوقائع، أو على بعض الأشخاص نتيجة سهو أو قصور في التحقيق أو خطأ في التقدير، ولو لم تكن الدعوى قد رفعت بها وكذلك إدخال متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم.

وعليه؛ فإن أهمية هذا الموضوع تنبع من أهمية دور القاضي الجزائي في مكافحة الجريمة والتصدي لها من تلقاء ذاته وتوفير الوقت والجهد، كما تتأتى أهمية الموضوع كونه هذا الحق هو حق استثنائي قرر لمحاكم الجزاء، سواء كانت محكمة الموضوع أو محكمة النظر في الطعن تمييزاً يمنحها حق التعامل مع التفاصيل الجديدة التي تتمثل في اكتشاف المحكمة متهمين جدد أو وقائع جرمية أخرى لم ترد في قرار الإحالة واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها إما بإحالة المتهمين الجدد والوقائع الجديدة إلى محكمة التحقيق، أو من خلال ندب أحد أعضاء المحكمة الجزائية للقيام بإجراءات التحقيق. وهي واردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل في المواد (١٥٥/ب، ١٥٩، ١٦٣).

ومما سبق فإن حق القاضي الجزائي في التصدي يتخذ من قبل محاكم الجزاء بصرف النظر ان كانت هذه المحاكم محكمة موضوع ام محكمة النظر في الطعن تمييزاً والهدف منه هو تحريك الدعوى الجزائية بشأن الوقائع الاجرامية الجديدة او المتهمين الجدد لضمان عدم افلات مجرم من العقاب، ومن هذا المنطلق نتساءل خلال بحثنا هذا:

إلى أي مدى يساهم القاضي الجزائي في مكافحة الجريمة عبر عملية التصدي للقضية الجزائية المعروضة أمامه؟ وتتفرع بعض أسئلة الدراسة عن هذا التساؤل وتدور حول مفهوم التصدي القاضي ومراحلها؟ وأهم الحالات التي يجوز فيها التصدي؟ ولبحث ذلك لجأنا إلى المنهج الوصفي لبيان مفهوم التصدي القضائي وتعريفه، والمنهج التحليلي لبيان الحالات التي يجوز فيها للقاضي التصدي، وكذلك المنهج المقارن في بعض النقاط التي لا نجد فيها سندا قانونيا في التشريع العراقي، وتوضيح بعض النقاط، وسيتم تقسيم البحث وفق قسمين أساسيين:

المطلب الأول: مفهوم التصدي القضائي.

المطلب الثاني: شروط وحالات التصدي القضائي من قبل القاضي الجزائي.

المطلب الأول: مفهوم التصدي القضائي

من المبادئ المستقرة في أصول المحاكمات هو الفصل بين وظيفة الادعاء والقضاء، حتى لا يجمع الشخص الواحد صفتي الخصم والحكم في آن واحد، ومع ذلك فقد اعطي القانون استثناء للقضاء حق اقامة الدعوى في حالات خاصة ومحددة، ويرى البعض^(١) ان هذا الحق هو من بقايا النظام الاتهامي حيث كان يخول القاضي ان يدعي ويفصل في الدعوى التي ادعى بها لذلك يقال " كل قاض هو مدع عام"، وعرف هذا الحق بالتصدي القضائي، فما هو هذا الحق؟ وما هو أساسه القانوني؟ هذا ما سنبينه من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تعريف التصدي القضائي ومبرراته

للتعرف على هذا الحق سنقوم بداية بتعريفه، ثم نبين مبرراته كما يلي:

أولاً: تعريف حق التصدي القضائي

التصدي لغة: يُقال تصدّى له: أي تعرّض له^(٢)، والتصدي كفعل الصد، و(صاداه) داره وسائرته وعارضه، و(الصدى): فعل المتصدي^(٣).

أما في **التعريف الاصطلاحي** فلم يرد في التشريع العراقي، ولا اغلب التشريعات المقارنة تعريف لحق المحكمة في التصدي، وثُرك أمره للفقهاء الجزائيين، حيث عرف بأنه " حق المحكمة الجزائية في التصدي لمتهمين أو وقائع غير التي اقيمت بها الدعوى، أو حالة اذا تبين لها أن هناك أفعال من شأنها الاخلال بأوامرها أو الاحترام الواجب لها أو التأثير في دعوى منظورة أمامها، فلها كل ذلك أن تقيم الدعوى الجزائية عليهم أو توجيه الجهة المختصة لاستكمال التحقيق معهم"^(٤).

وعرف بأنه " حق المحكمة في اتخاذ الاجراءات القانونية، أو الطلب من سلطات التحقيق في اتخاذ الاجراءات القانونية بحق أشخاص لم تتخذ الاجراءات القانونية بحقهم

(١) علي عبد القادر القهوجي، اصول المحاكمات الجزائية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، دون سنة نشر، ص ١٣٢.

(٢) الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٦٨.

(٣) أحمد الزاوي الطاهر، القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٨٠٩-٨١٠.

(٤) عبد الأمير العكيلي، الاجراءات الجنائية في قانون اصول المحاكمات الجزائية، ج ٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٤، ص ١٣٧.

متى ما تبين للمحكمة وقبل الفصل في الدعوى أن لهم علاقة بالجريمة المنظورة بصفتهم فاعلين أو شركاء"^(١).

وعرف بأنه " الحالات التي منح فيها القانون بعض الهيئات او الجهات العامة او القضاء حق اقامة الدعوى استثناء على خلاف الاصل في ان هذه المهمة موكولة اساسا الى قضاة النيابة العامة، واستنادا الى حق التصدي تكون مكنة اقامة الدعوى لبعض السلطات العامة كما قد تكون للهيئات القضائية"^(٢).

وعرف بانها " حق المحكمة بتحريك الدعوى الجزائية لجريمة جديدة لم ترد امر الاحالة أو حقها في إحالة متهمين جدد غير من اقيمت عليهم الدعوى الى الجهة المختصة بالتحقيق للتصرف بها"^(٣).

كذلك عرف بأنه " حق استثنائي للمحاكم الجزائية يخولها، وفي حالات محددة، تحريك الدعوى الجزائية بشأن وقائع وأشخاص محددين سببها علاقة أو صلة بين الدعوى المنظورة أمام المحكمة وبين الوقائع والأشخاص الآخرين المتعلقة بالدعوى المنظورة"^(٤).

ويعد عرضنا للتعريف السابقة نرى بان " التصدي القضائي هو حق لقضاة المحاكم الجزائية ومحاكم التمييز، يمنح لهم في حالات معينة حددها القانون على سبيل الاستثناء على الاصل، يتيح لهم القيام بالاجراءات القانونية التي يرونها مناسبة بالاحالة للمحكمة الاصلية أو متابعتها بأنفسهم، بغية عدم افلات مجرم من العقاب او تداركا لخطأ في تقدير الوقائع او الاشخاص".

ثانياً: مبررات حق التصدي

الحالات الاستثنائية والخاصة والمحددة التي يمكن فيها للقضاء اقامة الدعوى العامة تبررها اعتبارات عملية جوهرية؛ فقد يرجع ذلك الى ضرورة التوسع في التحقيق حين تكتشف وقائع جديدة أو مدعى عليهم جدد، او إلى ضرورة المحافظة على هيئة المحاكم والاحترام الواجب لها وتحقيق الانضباط في جلساتها، أو إلى تحقيق سرعة الفصل في الدعوى"^(٥).

وفي مبررات الاخذ بحق التصدي نجد أن الفقه اقامه على عدة حجج، فذهب قسم منهم الى أن هذا الحق يعد أثراً من آثار النظام التنظيمي، وبمقتضاه يعتبر كل قاضي بمثابة مدع عام، ومن ثم يحق له التعرض للوقائع التي تظهر له اثناء نظر الدعوى ولو لم تكن الدعوى قد رفعت بها وكذلك ادخال جميع الاشخاص الذين يرى اتهامهم في الواقعة الجرمية المعروضة"^(٦).

(١) كاظم عبد الله الشمري، "حدود الدعوى الجنائية امام محكمة الموضوع"، بحث منشور في مجلة جامعة بابل، المجلد ٨، العدد ٦، بغداد، تشرين الثاني ٢٠٠٣، ص ٢.

(٢) علي عبد القادر القهوجي، اصول المحاكمات الجزائية، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٣) أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١، ص ٤٤٥.

(٤) محمد عبد اللطيف فرج، حق القضاء في تحريك الدعوى الجنائية، دون مكان ودار نشر، ٢٠٠٤، ص ١١٢.

(٥) علي عبد القادر القهوجي، اصول المحاكمات الجزائية، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٦) ايد هذا الرأي: مزهر جعفر عيد، شرح قانون الاجراءات الجنائية العماني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٢٦. كذلك: سيد عتيق، حق محكمة النقض في التصدي ومدى ملاءمته دستوريا، دار النهضة العربية، القاهرة،

ويرى البعض ان مبررات حق التصدي تاتي كونها تشكل نوع من الرقابة القضائية على تصرف سلطة التحقيق او الادعاء العام في حال تقصيرها في الاتهام وتدارك اخطائها او سهوها متى كا ذلك جائزا في اطار احترام الحقوق والحريات^(١). كما يرى البعض ان حق التصدي يهدف الى تحريك العدالة الجزائية وتحقيقها في اوسع نطاق لأن شعور المجموع بوجود متهمين أو وقائع لم تباشر الاجراءات بشأنها بغير سبب يسفر عن اهدار الثقة في العدالة، فحسن السياسة الجزائية وصالح المجتمع يوجب تقرير هذا الحق^(٢).

ووفقا لما سبق، فإن مسوغات ومبررات حق المحكمة الجزائية في التصدي يقوم على اعتبارات تتعلق بالعدالة، ويكمن ذلك في رغبة المشرع بجعل القضاء رقيقا على سلامة قيام لطة التحقيق او الادعاء العام بعملهم بصورة تامة في تحريك الدعوى وذلك عن طريق تحريك دعوى جزائية من قبلهم يفترض بهم تحريكها ابتداء. ورغم اننا نتفق مع الرأي القائل بأن مسوغات حق التصدي تكمن في تحقيق العدالة، الا اننا لا نرى بان ذلك يحقق نوع من الرقابة، لان الحق هنا يقتصر على التصدي فيما غفل عنه سابقا، او لظهور اسباب جديدة لم تكن اصلا موجودة سابقا، فهناك من يرى^(٣) بأن هذا التحريك ياتي متوافقا مع نظرة المجتمع الى عدم غض النظر عن الوقائع الجرمية او افلات متهم من توجيه الاتهام له او عقابه، وبذلك نتفق مع من يرى^(٤) بان تحريك الدعوى من قبل المحكمة لا يتضمن معنى الرقابة كون هذا الحق يقتصر على اقامة الدعوى التي يترك امرها بعد ذلك الى محكمة التحقيق.

أخيراً، رأى البعض بأن مبررات منح المحكمة الجزائية حق التصدي هي عبارة عن مسألة اجرائية اكثر منها موضوعية، حيث تتمثل في خلق آلية اجرائية تخفف من التكريس الحرفي للمبدأ العام بالفصل بين سلطتي التهام والحكم من خلال تخويل المحكمة الجزائية حق المبادرة في اتهام شخص لم يسبق اتهامه امام سلطة التحقيق، وعليه، ليس للمحكمة الجزائية عند استعمال حقها في التصدي ان تحقق أو تحكم في الدعوى، بل جل ما عليها هو ان تتهم فقط، ووسيلتها في اعمال هذا الاتهام هو تحريك الدعوى الجزائية الى سلطة التحقيق^(٥).

الفرع الثاني: الاساس القانوني لتصدي القاضي للقضية الجزائية

يكمن الأساس القانوني لحق التصدي في التشريع العراقي في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل، حيث نص على حق التصدي في ثلاث مواد منه هي المواد (١٥٥/ب، ١٥٩، ١٦٣)، فنصت المادة ١٥٥/ب) منه على " اذا تبين للمحكمة قبل الفصل في الدعوى أن هناك أشخاصا آخرين لهم صلة بالجريمة

٢٠٠٢، ص ١٣، كذلك: علي عبد القادر القهوجي، اصول المحاكمات الجزائية، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(١) محمود محمود مصطفى، شرح قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٠١، كذلك: مامون سلامة، الاجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٧٧.

(٢) محمد عبد الغريب، شرح قانون الاجراءات الجنائية، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٩٤.

(٣) محمد ابو العلا عقيدة، شرح قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١١٠-١١١.

(٤) حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في اصول الاجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٠، ص ١٣٣.

(٥) سليمان عبد المنعم، اصول الاجراءات الجنائية، الكتاب الاول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٥٠.

بصفتهم فاعلين أو شركاء ولم تتخذ الاجراءات ضدهم فلها أن تنظر الدعوى بالنسبة للمتهم المحال عليها وتطلب الى سلطات التحقيق اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الأشخاص الآخرين أو أن تقرر اعادة الدعوى برمتها اليها لاستكمال التحقيق فيها".

هنا تشير هذه المادة الى انه في حال رأت المحكمة ان هناك متهمين غير من اقيمت عليهم الدعوى، أو في حالة ورود وقائع غير تلك التي اقيمت بها الدعوى، فلها اقامة الدعوى الجزائية على الاشخاص المتهمين او الاشارة الى الجهة المختصة لاجراء التحقيق في وقائع او اشخاص معينين، بالتالي تذكر هذه المادة حالات قيام التصدي والتي سنأتي على ذكرها لاحقا.

أما المادة (١٥٩) فتتص على انه " اذا ارتكب شخص في قاعة المحكمة اثناء نظر الدعوى جنحة او مخالفة جاز للمحكمة أن تقيم الدعوى عليه في الحال ولو توقف اقامتها على شكوى، وتحكم فيها بعد سماع اقوال ممثل الادعاء العام ان كان موجودا ودفاع الشخص المذكور او تحيله مخفورا على قاضي التحقيق بعد تنظيم محضر بذلك" ثم تذكر في الفقرة التالية " اذا ارتكب جنائية فتنظم محضرا بما حدث وتحيل الجاني مخفورا على قاضي التحقيق لاجراء اللازم قانونا". وهنا نرى بان هذه المادة تنص على جرائم الجلسات على الرغم من وجود بعض الجرائم التي تقلل من احترام المحكمة وتحصل خارج الجلسات وهذه تنظر فيها أيضا المحكمة وتمارس حق التصدي فيها كفاك الاختام عبي سبيل المثال.

طبعا هنا لا ننس ان نذكر بأن لهذه المادة قيودا بالنسبة للمحامي، وهو نص قانون خاص ومن المعلوم ان الخاص يقيد العام، حيث تنص المادة (٢٨) في الفقرة الاخيرة منها من قانون المحاماة العراقي رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل على " ولا يجوز ان يشترك القاضي او قضاة المحكمة التي وقع عليها اعتداء من المحامي في نظر الدعوى التي تقام عليه"^(١).

أما المادة (١٦٣) من اصول المحاكمات الجزائية فنصت على " للمحكمة ان تأمر باتخاذ اي اجراء من اجراءات التحقيق او تكلف اي شخص بتقديم ما لديه من معلومات او اوراق او اشياء اذا رأت ان ذلك يفيد في كشف الحقيقة واذا امتنع عن تقديم ما كلف به جاز للمحكمة ان تحيله على قاضي التحقيق لاتخاذ الاجراءات القانوني ضده". اي ان المادة تعطي الحق للمحكمة بان تفعل ما تراه مناسباً من اجراءات متعلقة بالتحقيق والاحالة.

في التشريع اللبناني، هناك عدة مواد تعطي الحق بالتصدي للقضاء، طبعا حديثنا هنا يقتصر على التصدي القضائي حصراً، ونذكر من هذه المواد المادة (١٠٤) من قانون التنظيم القضائي^(٢) التي تنص على " ينظر القاضي المنفرد الجزائي في جميع

(١) انظر م(٢٨) من قانون المحاماة العراقي رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل، وفي كل الاحوال يجب اخبار نقابة المحامين باي شكوى تقدم ضد محام، وفي غير حالة الجرم المشهود لا يجوز استجواب المحامي او التحقيق معه بجريمة منسوبة اليه متعلقة بمهنته الا بعد اخبار النقابة بذلك (م٣٠) من القانون ذاته.

(٢) انظر م(١٠٤) من قانون التنظيم القضائي اللبناني لعام ١٩٦١ المعدل، منشور في الجريدة الرسمية عدده ٤ تاريخ ١٩٦١/١٠/١٨ (ص١٢٣٥ وما بعدها).

قضايا المخالفات والجنح عدا ما استنتني منه بنوع خاص .. ويجمع القاضي المنفرد بين وظيفتي ممثل النيابة العامة وقاضي الحكم في جميع القضايا العائد اليه امر النظر فيها"، نلاحظ هنا ان المادة تمنح القاضي سلطة رفع الدعوى وبرأينا انه هذا ربما يشكل شذوذ خطير ينبغي ازالته حتى لا يجمع القاضي بين صفتي الادعاء والحكم وان تقتصر على الاحالة للنيابة العامة ولفت نظرها للادعاء بنفسها.

كذلك هناك المادتان (١٣٢، ١٣٤) من قانون اصول المحاكمات الجزائية اللبناني^(١)، فحينما تدعي النيابة العامة امام قاضي التحقيق المختص فإنها تكون بذلك قد حركت الدعوى العامة امامه، ويتولى هو بناء على ذلك الادعاء اتخاذ ما يراه لازما من اجراءات التحقيق، وبعد الانتهاء يدقق القاضي فيما تحت يديه من محاضر واوراق، فاذا تبين له ان الفعل مخالفة او جنحة احال المدعى عليه او الظنين الى القاضي المنفرد الجزائي. وربما يبرر هذا الاستثناء في منح قاضي التحقيق رفع الدعوى هو تحقيق السرعة في الاجراءات، ويرى البعض^(٢) ان هذا التبرير مقبول لان هذا القاضي يتصرف في الدعوى بعد ان تكون قد تكونت لديه فكرة كاملة عن ظروفها وهو قاض ويملك القدرة على الموازنة بين رفعها من عدمها.

كذلك هناك المادة (٢٥٩) اصول جزائية، التي تعطي هذا الحق للهيئة الاتهامية (وهي هيئة قضائية منحها القانون وظيفتين الاولى انها درجة استئنافية والثانية انها درجة تحقيق ثانية في الجنايات)، بعد ان تنتهي الهيئة من تحقيقاتها تدقق في وقائع القضية؛ فاذا رأت ان الفعل مخالفة او جنحة تقرر احالة الظنين على القاضي المنفرد العائد اليه الدعوى، وبحسب م(٢٦٠) اذا كان الفعل جنائية احالت الظنين على محكمة الجنايات.

ايضا هناك م (٣٢٦) اصول جزائية التي تنص على " اذا برئت ساحة المتهم من التهمة الموجهة اليه وظهر اثناء المحاكمة من الاوراق المبرزة او الشهادات المؤداة خلالها ان المتهم موضع تهمة أخرى وادعى المدعي العام الاستئنافي بها فبعد أن يعلن الرئيس براءة المتهم من التهمة الاولى يامر باحالته موقوفا اذا لزم الامر على قاضي التحقيق او المحكمة العائد اليها الامر". فهنا يحيل رئيس محكمة الجنايات المتهم الذي اعلن براءته واطهرت التحقيقات ضلوعه في جريمة اخرى الى قاضي التحقيق او المحكمة المختصة بحسب الاحوال.

أيضاً هناك مواد أخرى في موضوع التصدي نذكر منها على سبيل المثال المادة (٣٩٩) والمادة (٤٠٠) أصول جزائية التي تبحث في جرائم الجلسات، والمادة (٤٠١) وم(١٩٣) وهي ايضا تخص جرائم الجلسات.

المطلب الثاني: شروط وحالات التصدي القضائي من قبل القاضي الجزائي

من خلال عرضنا للأساس القانوني لحق التصدي وجدنا ان جميع المواد تذكر حالات معينة يحق فيها للمحاكم التصدي، كذلك هناك شروط محددة لهذا الحق كونه يشكل استثناء على الاصل، وعليه سنتعرف خلال هذا المطلب على شروط ممارسة هذا

(١) انظر م(١٣٢، ١٣٤) من قانون اصول محاكمات لبنانية رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠٠١.

(٢) علي عبد القادر القهوجي، اصول المحاكمات الجزائية، مرجع سابق، ص ١٣٤.

الحق بالإضافة الى حالاته:

الفرع الأول: شروط حق القاضي الجزائي في التصدي

وهذه الشروط على نوعين، شروط تتعلق بمحكمة الموضوع ذاتها، وشروط تتعلق بالمحكمة الناظرة تمييزاً:

أولاً: شروط محكمة الموضوع

وهذه قد تكون متعلقة بالدعوى الاساسية، او قد تكون شروط متعلقة بالدعوى الجديدة:

١- شروط الدعوى الاصلية:

وهذه الشروط هي ان تكون هناك دعوى مرفوعة امام المحكمة، اي ان تكون الدعوى قد حركت من قبل سلطة التحقيق ثم يتبين لها وجود وقائع او اشخاص فتتحرك الدعوى، ونلاحظ هنا ان التصدي هو مقابل دعوى هي اساساً منظورة امام المحكمة التي تمارس حق التصدي، وهنا يجب ان تكون الدعوى قائمة ولم تنقضي باسباب انقضاء الدعوى الجزائية^(١).

الشرط الثاني ان تظل الدعوى مرفوعة امام المحكمة ولا تزال صالحة للفصل فيها، ان اختصاص المحكمة اصلاً هو صالح بنظر الدعوى والفصل فيها، وان تكون مقبولة شكلاً، ولا ضير هنا اذا حصل التصدي اثناء اجراءات المحاكمة او قبل ذلك^(٢).

٢- شروط الدعوى الجديدة:

وهنا اول شرط هو ان تكون الدعوى الجديدة مرتبطة بالدعوى الاصلية مطرح الدعوى، ويجب ان تكون الدعوى الجديدة مستقلة بتفاصيلها ووقائعها عن الدعوى الاصلية^(٣).

كذلك يجب ان تكون الدعوى الجديدة قد اكتشفت من اوراق المحكمة والمتعلقة بالدعوى الاصلية، ولاحظنا ان المادة (٣٢٦) الاصولية (لبناني) قد ناقشت هذه الحالة، وهنا يجنب ان ننوه انه لا يجوز للمحكمة التصدي لموضوع الدعوى الجديدة في حال علمت بها من طريق اخر^(٤).

أخيراً، وكباقي الشروط يجب ان تكون الدعوى الجديدة مقبولة، اي كان لا تكون قد انقضت باسباب الوفاة مثلاً (تقادم، وفاة عفو وغيرها)، وتمييز لهذه الحالة عن حالة جرائم الجلسات فانه لا يجوز الاحالة في حالة جرائم الطلب او الشكوى او الاذن^(٥) الا بعد زوال القيد المتعلق بها^(٦). فمثلاً لا يجوز اقامة الدعوى بشأن الوقائع الجديدة او

(١) انظر م(١٥٥/ب) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١.

(٢) محمود نجيب حسني، شرح قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٥١.

(٣) كامل السعيد، شرح قانون اصول محاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص١٢٣.

(٤) جواد الرهيمي، التكييف القانوني للدعوى الجزائية، مكتبة الباسم، بغداد، ٢٠٠٤، ص٣٣٦.

(٥) هذه قيود لها طابع استثنائي هي قيود ترد على حرية النيابة العامة او غيرها من الجهات او المضروب في اقامة الدعوى، وتفسر تفسيراً ضيقاً ولا علاقة لها باركان الجريمة فهي تمثل فقط عقبة اجرائية نحو اتخاذ اجراءات الملاحقة والمحاكمة بالنسبة لها وتتعلق بالنظام العام. للمزيد حولها ينظر: علي عبد القادر الفهوجي، اصول المحاكمات الجزائية، مرجع سابق، ص ١٦٧ وما بعدها.

(٦) احمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١، ص٤٤٨.

المتهمين الجدد اذا كان قد صدر بشأنهم من قبل قرارا بمنع المحاكمة من قاضي التحقيق ولم يطعن فيه من قبل النيابة العامة او المدعي بالحق المدني لانه كسب حجية تحول دون اعادة التحقيق من جديد^(١).

ثانياً: شروط التصدي للمحكمة الناظرة تمييزاً

لكي تستطيع محكمة التمييز، او الناظرة تمييزاً (الجنايات، الاستئناف بالصفة التمييزية، الهيئة الجزائية) التصدي يجب توافر ذات الشروط التي سبق وذكرناها، لكن هناك شرط اضافي خاص به المحاكم وهو ان محكمة النظر تمييزاً يجب ان تنقيد بجوهر ومضمون الدعوى بناء على الطعن المقدم من الخصوم في الدعوى او الادعاء العام كما تنص المواد (٢٦٥، ٢٤٩، ١٧٧، ٣٣١/ج) الاصولية العراقية^(٢).

الفرع الثاني: حالات القاضي الجزائي وقاضي التمييز في التصدي

بعد ان بينا الاساس القانوني لحق التصدي وتعرضنا للمواد القانونية التي ذكرت حق التصدي وجدنا انا حالات التصدي يمكن اجمالها بالحالات التالية:

أولاً: حالات القاضي الجزائي في الدعوى الأصلية

وتتمثل بالنقاط التالية:

١- حالة وجود متهمين جدد:

وهذه الحالة واضحة في المادة (١٥٥/ب) الاصولية (عراقي) والتي ذكرت " اذا تبين للمحكمة قبل الفصل في الدعوى أن هناك أشخاصاً آخرين لهم صلة بالجريمة بصفتهم فاعلين أو شركاء ولم تتخذ الاجراءات ضدهم.."، ففي هذه الحالة تحقق المحكمة المساواة فلا يعاقب بعض فاعلي الجريمة دون الاخر^(٣)، ومثال ذلك كبعض جرائم السرقات حينما يتم الامسك بالبعض دون الاخر او تم الامسك بالبعض ولم يتم ذكر اخرين، وهنا مبرر حق التصدي واضح وهو عدم افلات مجرم من جزائه العادل.

٢- حالة وجود وقائع جرمية جديدة:

ايضاً يندرج ضمن الحالة السابقة حالة وجود وقائع جرمية أخرى يرتكبها المتهمين دون ان يتم تحريك الدعوى الجنائية وسواء أكانت جناحة او جنائية^(٤)، فهنا اذا ثبت للمحكمة ان المتهم المائل امامها ارتكب وقائع جرمية اخرى غير المنسوبة اليه يحق للمحكمة التصدي، وتقرر المحكمة اعادة الدعوى الى سلطات التحقيق لاستكمال التحقيق فيها، طبعاً هنا لا ننسى ان هذه الوقائع يجب ان تكون من الوقائع التي يمكن للمحكمة اضافتها بتغيير او تعديل التهمة، فكما هو معلوم، ينص قانون صاويل المحاكمات الجزائية العراقية على انه اذا تبين ان الجريمة المسندة الى المتهم اشد عقوبة من الجريمة التي وجهت اليه التهمة عنها او كانت تختلف عنها في الوصف الجرمي فعليها سحب التهم وتوجيه تهمة جديدة^(٥).

(١) علي عبد القادر القهوجي، اصول المحاكمات الجزائية، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٢) محمد ابو العلا عقيدة، شرح قانون الاجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) محمود نجيب حسني، شرح قانون الاجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٤) محمد ابو العلا عقيدة، شرح قانون الاجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١١١.

(٥) انظر المادة (١/١٩٠) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقية.

وهذه الحالة ما نصت عليه المادة (٣٢٦) اصول لبنانية، والتي ادرجت حالة ما اذا برئت ساحة المتهم لكن تبين انه ارتكب جرم اخر لم يذكر سابقا فهنا يحيل رئيس محكمة الجنايات المتهم لقاضي التحقيق أو المحكمة المختصة بحسب الاحوال.

كما يرى البعض^(١) انه هناك حالة اخرى وهي حالة اذا ما تبين للمحكمة وجود جريمة اخرى ترتبط بالدعوى المعروضة عليها، من غير النظر فيها، ويكون هذه الارتباط غير قابل للتجزئة سواء من المتهم او غيره، الا اننا لا نرى انه تختلف عن هذه الحالة الثانية ذاتها وتتفق مع من يذهب^(٢) على انها تدخل ضمن حالة الوقائع الجرمية غير المكتشفة.

٣- حالة الجرائم التي تخل بأوامر المحكمة او تقلل من احترامها:

وهذه الحالة نصت عليها المواد (١٥٩،١٦٣) فائناء النظر في الدعوى اذا قام المدعى عليها بأفعال من شأنها الاخلال باوامر المحكمة او الحد من احترامها او التأثير في القضاء والشهود، فهنا يحق للمحكمة التصدي لهذه الحالة مباشرة، وربما تقع هذه الجرائم خارج الجلسة، او يمكن ان تحدث داخل الجلسات وحينها يجب الفصل استنادا للوقائع الخاصة بالجلسات. ومن الامثلة عليها جرائم فك الاختام او رشوة احد الخبراء او التوسط لدى بعض القضاة^(٣).

ثانياً: حالات قضاء التمييز

يمكن للمحكمة التي تنتظر تمييزا في بعض الجرائم امامها ان تتصدى للدعوى في بعض الحالات، وهذه المحاكم في العراق هي اما محكمة الجنايات، او الاستئناف بصفتها التمييزية، او الهيئة الجزائية في محكمة التمييز، وهذه الحالات هي:

١- حالة النظر في موضوع الدعوى بناء على الطعن تمييزا للمرة الثانية:

هنا للمحاكم السابق ذكرها ان تنتظر في لدعوى الجزائية من الناحية الموضوعية حينما تقبل الطعن فيها (شكلا وموضوعا) دون ان تشتتط احوالها لمحكمة الموضوع، وذلك في حالة وجود متهمين، او وقائع، جديدة والحالات في الفقرة السابقة واحالتها الى سلطة التحقيق للتصرف فيها دون الزام عليها^(٤)، هنا لها ان تتصدى للدعوى (٩/٢٥٩) اصول جزائية عراقية.

٢- حالة اعادة المحاكمة^(٥):

ايضا في حال تصدي الهيئة الجزائية في محكمة التمييز (بناء على طلب الخصم اعادة المحاكمة)، فانها تملك حق التصدي للوقائع والمتهمين الجدد وباقي الحالات

(١) سليمان عبد المنعم، اصول الاجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٤٥٢.

(٢) يوافق هذا الرأي: محمد ابو العلاء عقيدة، شرح قانون الاجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣) سليمان عبد المنعم، اصول الاجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٤٥٣.

(٤) مصطفى العوجي، دروس في اصول المحاكمات الجزائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٣٧.

(٥) قد يصدر حكم مبرم ويتضح بعد ذلك انه ينطوي على خطأ في القانون، او على خطأ في الوقائع، ثم يبرز دليل جديد يكشف هذا الخطأ بحيث لو كانت المحكمة قد فطنت اليه لغيرت من حكمها، هنا، وعلى الرغم من صيرورة الحكم مبرما، يفسح المشرع المجال استثناء اعادة المحاكمة حتى يزول الاثر الجائر ويؤمن العدالة، للمزيد حول اعادة المحاكمة ينظر: عبد الفتاح الصفي، وآخرين، اصول المحاكمات الجزائية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، د بيروت، ون سنة نشر، ص ٣٠٨ وما يليها.

السابقة، وقد نصت م(٢٧٥) اصول جزائية عراقية، على حق الهيئة الجزائية في محكمة التمييز التصدي في هذه الحالة بناء على اعادة المحاكمة متى ما توافرت كافة الشروط.

الخاتمة

في الختام نكون قد بحثنا في حق التصدي ابتداءً من حيث المفهوم والتعريف وأساسه القانوني، ثم بيان شروطه وانتهاء بحالاته، ونبين ابرز ما تعرضنا له خلال البحث واهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها ومن بين هذه:

النتائج:

أن حق القاضي الجزائي في التصدي هو في الحقيقة حق اختياري لها الحق باستعماله متى شأته وتوافرت الشروط، كما لها عد استخدامه تطبيقاً لمبدأ التناسب والملاءمة والسلطة التقديرية للمحكمة. كذلك فإنه في حالة تصدي القاضي للقضية يجب ان تتوافر شروط على القاضي الالتزام بها وهي شروط تتعلق بتصدي محكمة الموضوع للوقائع الجرمية والمتهمين الجدد او شروط تتعلق بتصدي محكمة النظر في الطعن تمييزاً للوقائع الجرمية والمتهمين الجدد.

وبينا ان اهم الشروط هي وجود دعوى اصلية غير منقضية، وفي حال وجود دعوى جديدة يجب ان تكون مرتبطة بالدعوى الاصلية، وان تكون قد فهمت من اوراق الدعوى الاصلية، وليست دعوى مختلفة ولا منقضية.

أما عن أهم الحالات لحق التصدي فتجلت بوجود وقائع او اشخاص جديدة ظهرت، او بيان ان المتهم مرتبط بجريم اخرى لم تبحث في الدعوى الاصلية، فيتم الاحال لقاضي التحقيق او محكمة الموضوع بحسب الحالة، كذلك قد تكون حالة النظر من قبل المحكمة الناظرة تمييزاً، او في حالة اعادة المحاكمة.

التوصيات:

نوصي في الختام ببعض المقترحات من بينها دعوة امشرع العراقي لتعديل بعض نصوص المواد في قانون اصول المحاكمات الجزائية كالمادة (١٥٥) الاصولية وذلك من اجل المحافظة وعدم الخروج على نطاق مبدأ تقيد المحكمة بالحد الشخصي للدعوى الجزائية.

كذلك نوصي بأن يتم التمييز بوضوح بين جرائم الجلسات والجرائم التي تقلل من احترام المحكمة أو تخل بأوامرها وغيرها بنص واضح وصريح، كان تضيف فقرة للمادة (١٥٩) الاصولية تذكر بعض الجرائم التي تحصل في المحكمة خارج الجلسات.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب العامة

- ١- أحمد الزاوي الطاهر، القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩.
- ٢- احمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١.
- ٣- أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١.
- ٤- الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت،

- ١٩٩٠.
- ٥- جواد الرهيمي، التكييف القانوني للدعوى الجزائية، مكتبة الباسم، بغداد، ٢٠٠٤.
 - ٦- حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في اصول الاجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٠.
 - ٧- سليمان عبد المنعم، اصول الاجراءات الجنائية، الكتاب الاول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦.
 - ٨- سيد عتيق، حق محكمة النقض في التصدي ومدى ملاءمته دستوريا، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
 - ٩- عبد الأمير العكيلي، الاجراءات الجنائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية، ج٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٤.
 - ١٠- عبد الفتاح الصيفي، وآخرين، اصول المحاكمات الجزائية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، د بيروت، ون سنة نشر.
 - ١١- علي عبد القادر القهوجي، اصول المحاكمات الجزائية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، دون سنة نشر.
 - ١٢- كامل السعيد، شرح قانون اصول امحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
 - ١٣- مامون سلامة، الاجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
 - ١٤- محمد ابو العلا عقيدة، شرح قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
 - ١٥- محمد عبد اللطيف فرج، حق القضاء في تحريك الدعوى الجنائية، دون مكان ودار نشر، ٢٠٠٤.
 - ١٦- محمد عيد الغريب، شرح قانون الاجراءات الجنائية، ج١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
 - ١٧- محمود محمود مصطفى، شرح قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨.
 - ١٨- محمود نجيب حسني، شرح قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠.
 - ١٩- مزهر جعفر عيد، شرح قانون الاجراءات الجنائية العماني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
 - ٢٠- مصطفى العوجي، دروس في اصول المحاكمات الجزائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢.

البحوث المنشورة

- ١- كاظم عبد الله الشمري، "حدود الدعوى الجنائية امام محكمة الموضوع"، بحث منشور في مجلة جامعة بابل، المجلد ٨، - العدد ٦، بغداد، تشرين الثاني ٢٠٠٣.

القوانين

- ١- قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١.
- ٢- قانون اصول محاكمات لبنانية رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠٠١.
- ٣- قانون التنظيم القضائي اللبناني لعام ١٩٦١ المعدل.
- ٤- قانون المحاماة العراقي رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل.